

# الفصل الأول

## المصدر الأصيل : الوحي<sup>(١)</sup>

### \* مقدمة :

تميزت الشرعية الإسلامية بالوحي مصدرا أصيلا .. فاصطبغت  
بصبغته ، واشتملت على نوره ، وارتفعت على البشر .. تحكّم البشر  
حاكما ومحكما على سواء !

ومن قبل الوحي .. كانت ظلمات .. لا يدري معها الناس ما الكتاب  
ولا الايمان ..

ومن غير الوحي .. ظلمات .. لا يدري معها الناس ما الكتاب  
ولا الايمان .

بل من غيره .. فتن .. كقطع الليل المظلم .. نذر الحليم منهم  
حيران !

« وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب  
ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا »<sup>(٢)</sup> .

والوحي ما أوحى به الله سبحانه .. من كتاب وسنة .. الأول  
بلفظه ومعناه ، والثاني بمعناه دون لفظه .. وباستعمالنا للوحي ..  
جمعنا الكتاب والسنة .. لنقضى على ما وقع فيه البعض من تأخير السنة

---

(١) وصور الوحي : ان يقذف في روع النبي شيء لا يشك انه من عند  
الله عز وجل ، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان روح  
القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها واجلها ،  
فاتقوا الله واجملوا في الطلب » ( رواه ابن حبان في صحيحه ) أو يكون  
الكلام من رب العالمين من وراء حجاب ( كما حدث مع موسى عليه السلام )  
— أو يرسل الله ملكا بما يشاء — كما نزل جبريل عليه السلام بالقرآن  
على محمد عليه الصلاة والسلام — راجع ابن كثير ج ٤ ص ١٢١ ، ١٢٢

(٢) الشورى : ٥٢

عن الكتاب ، أو ما وقع فيه البعض الآخر من تقديم السنة على الكتاب  
— على نحو ما سنشير بمشيئة الله •

« تركت فيكم اثنين ما ان تمسكنم بهما فلن تضلوا أبداً كتابي  
الله وسنة رسوله » (٢) •

ونتناول شقى الوحي على الترتيب : القرآن ثم السنة — كل في  
مبحث •

\* \* \*

## المبحث الأول

### القرآن (٤)

#### ١ — ذلك الكتاب ••

#### \* تعريفاً :

عرفه الذى أنزله بالحق بقوله تعالى : « وانه لتنزيل رب  
العالمين • نزل به الروح الأمين • على قلبك لتكون من المنذرين • بلسان  
عربى مبين » (٥) ،

وعرفه الذى نزل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام : « كتاب الله  
تهارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ،  
هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى  
الهدى فى غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذكر  
الحكيم ، والصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس

(٣) رواه الحاكم فى مستدركه وصححه •

(٤) سمى قرآنا لكونه مقروءا أى متلوا باللسن ، وسمى كتابا لكونه  
مكتوبا أى مدونا بالأقلام — فكلنا التسميتين من تسمية الشئ بالمعنى الواقع  
عليه ، وفى تسميته بهذين الاسمين اشارة الى أن من حقه العناية به فى  
موضعين لا فى موضع واحد أى أنه يجب حفظه فى الصدور وفى السطور •  
(المرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز — النبأ العظيم — طبعة ١٣٧٦ هـ

(٥) الشعراء : ١٩٢٠ — ١٩٥٠

١٩٥٧ م ص ٦٥٥) •

به الألسنة ، ولا تتشعب معه الآراء ، ولا تشبع منه العلماء ، ولا يمله الأتقياء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه ، وهو الذي لم تنته الجن اذ سمعته أن قالوا : « انا سمعنا قرآنا عجبا • يهدي إلى الرشدا » (٦) . من علم علمه سبق ، ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى صراط مستقيم » (٧) . وعرفه علماء الأصول وعلوم القرآن تعريفات ثنتي (٨) .

\* \* \*

### \* طبيعة منفردة :

يقولون ان شرط صحة التعريف أن يكون جامعا مانعا • وقد يكون فيهما ما يحقق الشطر الثاني من التعريف ، لكن بكل تأكيد ليس فيه ما يحقق الشطر الأول • لأن طبيعة ذلك الكتاب المنفردة تتأبى على ذلك • انه جاء بيانا لكل شيء • فأنى أن يحاط به وبما فيه ؟

(٦) الجن : ٢٤١

(٧) جزء من حديث رواه الترمذى ( ج ١ ص ١٤٩ — طبع بولاق ) ، وأشار إليه الامام القرطبى فى الجامع لاحكام القرآن ج ١ ص ٥ ، وراجع تعليقا لاستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة فى المعجزة الكبرى ص ١٥ ، ١٦ . (٨) راجع فى ذلك : أصول البزدوى ج ١ ص ٢١ ، والاحكام فى أصول الاحكام للامدى ج ١ ص ٢٢٨ ، وارشاد الفحول ص ٢٦ وما بعدها ، وأصول الفقه لاستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ص ٧٣ ويعرفه استاذنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف بقوله : « هو كلام الله نزل به الروح الامين على قلب رسول الله محمد بن عبد الله — عليه الصلاة والسلام — بألفاظه العربية ومعانيه الحقة ليكون حجة للرسول على انه رسول الله ودستورا للناس يهتدون بهداه وقربه يتعبدون بتلاوته ، وهو المدون بين دفتى المصحف المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس المنقول الينا بالتواتر ويشتمهه الناس جيلا عن جيل محفوظا من اى تغيير او تعديل مصداق قول الله سبحانه وتعالى فيه : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » ( الحجر : ٩ ) ( علم أصول الفقه ، ص ٧٣ ) .

وراجع كذلك الاستاذ زكريا البرى — رئيس قسم الشريعة بحقوق القاهرة — أصول الفقه الاسلامى ، الطبعة الاولى ، ص ١٦

وإذا كان البصر يرتد حسيراً عن أن يحيط بالكون وآفاقه ، فأنى لبصر أو بصيرة أن تحيط بالقرآن وآفاقه .. ؟

ان خصائصه من خصائص من صدر عنه « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار »<sup>(٩)</sup> ، « ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير »<sup>(١٠)</sup> .

ولسنا نحاول بيان ما شمله هذا الكتاب • وما ينبغي لنا •• وما نستطيع !

لكننا نحاول بيان قدره التشريعي ثم موقع الشرعية منه •

\* \* \*

## ٢ - قدره التشريعي

### \* الوظيفة الأولى :

منذ مكة •• والقرآن يشير الى وظيفته الأولى « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله »<sup>(١١)</sup> ، « ان الحكم الا لله »<sup>(١٢)</sup> .

« اتبعوا ما أنزل اليكم من ريكم ولا تتبعوا من دونه أولياء »<sup>(١٣)</sup> ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينبه الى وظيفة القرآن : « فيه نبأ من قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم »<sup>(١٤)</sup> ، ثم يؤكدھا القرآن في المدينة : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله »<sup>(١٥)</sup> ، « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله »<sup>(١٦)</sup> ، « وأن احكم بينهم بما أنزل الله »<sup>(١٧)</sup> .

ولقد أدرك السابقون الأولون قدر ذلك الكتاب ، وفهموا وظيفته

(١٠) الشورى : ١١

(١٢) يوسف : ٤٠

(١٤) جزء من حديث رواه الترمذى وسبق الاشارة اليه .

(١٦) المائدة : ٤٨

(٩) الانعام : ١٠٣

(١١) الشورى : ١٠

(١٣) الاعراف : ٣

(١٥) النساء : ١٠٥

(١٧) المائدة : ٤٩

الأولى من قوله تعالى : « يتلونه حق تلاوته » (١٨) .. فقالوا :  
« يعملون به حق عمله ، ويحلون حلاله ، ويحرمون حرامه ، ويعملون  
بمحكمه ، ويؤمنون بمنتسابه » (١٩) .

وحكموا كتاب الله في أنفسهم .. حتى كانوا .. قرآنا يتحرك ..  
وحتى قانت عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« كان خلقه القرآن » .

وحكموا كتاب الله فيما حولهم ، فأقاموا في المدينة « دولة القرآن »  
.. ذات شامة على الزمان والأحداث ثلاثة عشر قرنا أو تزيد ..  
وما استطاعوا أن يهدموها من الخارج .. لكنها هدمت لما امتدت  
اليها الأيدي الخائنة الآثمة من الداخل فأنت بنيناها من القواعد (٢٠) .

فما كان كتاب الله ليعيش حبيس الفكر والخيال نظرية أو فلسفة ،  
وما كان ليعيش حبيس الشفاء ، أو حبيس الجدران تلاوة وتعبدا ،  
وما كان ليعيش حبيس الصدور عقيدة وإيماننا .. لكن كتاب الله حياة  
رحبة طليقة .. تسبح فيها القلوب عقيدة وإيماننا ، وتخلق فيها العقول  
فكرًا وتدبرا ، وتعيش فيها النفوس منهاجا ونظاما .. حياة تحيا بها  
وفيها الأفراد والمجتمعات والدول .. تحقق الضرورات وترتفع الى  
الأسواق .. تلتقى فيها الأرض بالسماء ، والدنيا الفانية بالأخرى  
الباقية ، والمخلوق الضئيل بالخالق العلى الكبير .. ! فنتحقق  
بسبحة الفكر عبادة ، وبخلجة الصدر عبادة ، وبخطوة القدم أو حركة  
البنان عبادة ، وبطلاقة المدفع وسجدة الجبين عبادة .. ولسان الحال يردد :  
« قل أن صلاتي ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين .. لا شريك له ،  
وبذلك أمرت » (٢١) ، « ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة  
في سبيل الله ولا يبطأون موطنًا يغيب الكفار ولا ينالون من عدو نيلا

(١٨) البقرة : ١٢١

(١٩) روى عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة ومجاهد وقال به  
أبو زيد وغيره ( صحيح البخارى ج ٩ ص ١٩٠ — طبع محمد على صبيح  
وأولاده ، الإيمان لابن تيمية طبعة ١٣٢٥ هـ ، ص ١٧٦ ) .

(٢٠) نشير الى الخيانة التى ارتكبت في حق الاسلام والمسلمين بالغاء  
الخلافة في تركيا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين الامر الذى حقق  
هدفا من اهداف اعداء الاسلام عجزوا عنه طوال قرون من الحروب .

(٢١) الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣

الا كتب لهم به عمل صالح ، ان الله لا يضيع أجر المحسنين • ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا الا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون» (٢٢) •

### \* أسلوب التشريع :

ما يقرره القرآن على سبيل الذنب أو الوجوب أو الكراهة أو التحريم أو ما يدعه على الإباحة الأصلية •• كل ذلك تشريع •

وهو في ذلك لا يسلك سبيلا واحدا في التعبير ، انما يسلك سبلا عديدة غاية في الاعجاز •• وكما يمكن أن يعرف الوجوب أو التحريم أو غيره من الأحكام السابقة من صيغة أمر أو نهي أو من وضع عقاب ، فانه كذلك يعرف الحكم من القصة المسرودة والمثل المضروب ••

« لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ، ما كان حديثا يفترى » (٢٣) •

« وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون » (٢٤) •

وفهم الغاية المشروعة من القصة ، والهدف المشروع من المثل •• يحتاجان الى عقل وعلم واجتهاد يقدر عليه الراسخون في العلم •  
وقصة كقصة يوسف عليه السلام يمكن أن يستخرج منها أكثر من حكم في أكثر من مجال •

ان مبدأ الشرعية منصوص عليه أثناء سرد أحداث القصة •• على لسان يوسف يعلمها لأصحابه في السجن : « يا صاحبي السجن أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار » (٢٥) • « ان الحكم الا لله ، أمر ألا تعبدوا الا اياه » (٢٦) •

وان مبدأ « شخصية العقوبة » بمعنى اقتصرها على من قارف الجريمة دون غيره مسوقة على لسان العزيز وسط أحداث القصة المثيرة : « معاذ الله أن نأخذ الا من وجدنا متاعنا عنده أنا اذن لظالمون » (٢٧) •

(٢٣) يوسف : ١١١

(٢٥) يوسف : ٣٩

(٢٧) يوسف : ٧٩

(٢٢) التوبة : ١٢٠ ، ١٢١

(٢٤) العنكبوت : ٤٣

(٢٦) يوسف : ٤٠

وأحكام أخلاقية كثيرة .. الصبر وعاقبة الصبر « أنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » (٢٨) ، والعفو عند المقدرة « لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم » (٢٩) ، استمسك الداعية الى الله بالحفاظ على كرامته وسمعته باعتبارها جزءاً من كرامة الدعوة وسمعتها « ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن » (٣٠) ويأبى ان يلبي أمر الخروج من السجن حتى تعرف الحقيقة « الآن حصص الحق أنا راودته عن نفسه ، وأنه لمن الصادقين » (٣١) .

وأحكام اجتماعية يدركها المسلم وهو يقرأ الآيات ترسم صورة المجتمع الفاجر القائم على الخلوة والاختلاط المريب حتى لتقول سيده البيت لعبدها : « هيت لك » (٣٢) ، ويقول هو : « معاذ الله » (٣٣) ، وحتى - لتقول على ملاً بغير حياء : « ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين » (٣٤) ، ويقول هو : « رب السجن أحب الى مما يدعونني اليه » (٣٥) ، وحتى ليقول سيد البيت بعد أن شهد شاهد من أهلها على خيانتها : « يوسف أعرض عن هذا ، واستغفري لذنبك » (٣٦) .. هكذا ( الرجولات ) في مجتمع يعيش على غير قيم إلا يؤخذ من هذه نهى عن الترف الداعر ، والاباحية القائمة على خلوة والاختلاط المريب ؟  
وكثير .. من الأحكام .. في كثير من الجوانب .. لا يغفلها إلا العالمون .

وكذلك الأمثال .. كم من الأحكام ندركها من مثل قول الله : « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » (٣٧) وإذا ربطنا هذه بقول الله في مكان آخر : « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » (٣٨) .

(٢٩) يوسف : ٩٢

(٣١) يوسف : ٥١

(٣٢) يوسف : ٢٣

(٣٥) يوسف : ٣٣

(٣٧) النحل : ١١٢

(٢٨) يوسف : ٩٠

(٣٠) يوسف : ٥٠

(٣٢) يوسف : ٢٣

(٣٤) يوسف : ٣٢

(٣٦) يوسف : ٢٩

(٣٨) الاعراف : ٩٦

أى أحكام إيمانية يمكن أن نفهمها حين يرتبط الرزق بالتقوى وجودا وعدما؟ •• وأى تصديق لها في عالم الواقع؟

وهكذا •• يعرف التشريع ويشرب •• من خلال القصة والمثل •• بكل سلاسة ومن غير جفاف ••

وحتى حين يعرف من صيغة الأمر أو النهى أو ما شاكلها •• يتقدمه أو يتأخره الترغيب والترهيب •• ليرتبط الأمر بالعقيدة فيكون أدعى الى الالتزام ، وليخلو الأمر من الجفاف فيكون أدعى لحسن الحفظ وحسن المذاق وعلى عكس صياغة القوانين الوضعية وما يصحبها من جفاف ، يصعب معه حسن الحفظ أو حسن التذوق ، فوق ما يصحبه من تقلت وعدم التزام !

والصياغة بعد ذلك على مستوى من اللفظ والمعنى يبلغ في بلاغته حد الأعجاز والا فمن يستطيع أن يصوغ : « **وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** » (٣٩) في صيغة أخرى تبلغ نفس المستوى من سمو اللفظ وسمو المعنى ••

أو من يستطيع أن يصوغ : « **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله** » (٤٠) لتؤدى نفس المعنى بهذه السلاسة المصحوبة بالتيسير للحفظ وللتذوق وللالتزام في آن واحد !

وهكذا •• شرع القرآن بأسلوب لم ولن يصل اليه بشر !

### \* مجال التشريع :

عرف البشر مجال التشريع الوضعي ، قاصرا على تنظيم علاقات الأفراد ، سواء أكان تشريعا عاديا أم دستوريا •• وفي الأخير كان قاصرا على المجال السياسى ثم اتسع بعض الشيء في دساتير القرن العشرين ليشمل أحكاما اجتماعية أو اقتصادية لم تكن من قبل ترقى الى مستوى التشريع الدستورى •

وفي تشريعنا السماوى وجدنا القرآن يمس الدوائر التى تمسها

التشريعات الوضعية يفوقها من حيث حسن التنظيم وسمو الهدف ويتنزه عن القصور أو الجهل أو الهوى ، ثم هو وراء ذلك يمس دوائر لم يمسه التشريع الوضعي كدوائر العقيدة والأخلاق والشعائر التي تكاد تخلو منها التشريعات الوضعية موقنا بوحدة الوجود كوحدة المخلوق ، وأن تجزئه الوجود تجزئة لما لا يقبل التجزئة .. ولذا رفض أن يجزأ القرآن •

وعاب على قوم « جعلوا القرآن عظيم »<sup>(٤١)</sup> وتوعدهم « فوربك لنسألنهم أجمعين • عما كانوا يعملون »<sup>(٤٢)</sup> .. واعتبرها في أماكن عديدة .. فتنة وجاهلية ، وكفرا ، وهددهم خزيا في الدنيا ، ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب ، وأذنهم بحرب من الله ورسوله أن امتنعوا ولو عن حكم واحد !

وكانت هذه الاحاطة من كتاب الله ميزة لم تتوافر لأي تجميع قانوني ، وهذه الاحاطة شاملة : لكليات الشريعة وأصولها .. بحيث لم يبق أصل أو قاعدة يحتاج اليها في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات الا نص عليها الكتاب<sup>(٤٣)</sup> •

كذلك الأدلة العامة الدالة على الأحكام التفصيلية وردت الاشارة اليها صراحة أو ضمنا<sup>(٤٤)</sup> بحيث يمكن أن يقال ان مرد هذه الأدلة جميعا أو المصادر هو الى القرآن !

---

(٤١) الحجر : ٩١ (٤٢) الحجر : ٩٢ ، ٩٣  
(٤٣) الامام محمد الخضر حسين ( نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم طبعة ١٣٤٤ هـ ص ٣٠ ) ، وراجع الامام الشاطبي في الاعتصام ج ٣ ص ١٩٧ ، محمد رشيد رضا في يسر الاسلام وأصول التشريع العام — طبعة المؤتمر الاسلامي ١٣٧٥ هـ ص ٢٤ ، وراجع ما قاله ص ١٠٢  
طبع باريس سنة ١٩٥٢ م وقوله محل نظر .  
(٤٤) أشار الامام الشاطبي الى ذلك في الموافقات ج ٢ ص ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ . وقد ذكر اشارة القرآن الى الاجماع بقوله : « ويتبع غير سبيل المؤمنين » ( النساء : ١١٥ ) والى القياس بقوله : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » ( النساء : ١٠٥ ) ونضيف الى ذلك انه أشار الى السنة في مثل قوله : « وما آتاكم الرسول فخذوه » ( الحشر : ٧ ) ورأى

=

وبعد ذلك فالأدلة التفصيلية من نصوص هذا الكتاب ورد أكثرها بصيغة العموم بحيث تمتد الى كل ما يندرج تحت نوعها ، وما ورد خاصا أمكن تعميمه عن طريق قياس اللفظ أو قياس المعنى ، ولم يبق إلا ما ورد الدليل على خصوصيته وهو قليل أو نادر .

### \* القرآن فوق الدستور :

إذا أردنا استعمال اصطلاح ، وجب استعماله باطلاقة الذي اصطلاح عليه ، ولقد اصطلاح على اطلاق للدستور قاصر على تنظيم الجانب السياسي في حياة الأمة (٤٥) .

وإذا كان القرآن ينظم ذلك الجانب ، وينظم الى جواره جوانب أخرى بل كل الجوانب ، بعضها اجمالا وبعضها تفصيلا .. بعضها بأصول وكميات وبعضها بفروع وأحكام .

وإذا كان الدستور قابلا للتعديل ، وكان القرآن متأبيا على كل تعديل فإنه في ظل نظام اسلامي يصعب القول بأن القرآن دستور !  
حقا .. انه يمكن استمداداً من القرآن وضع دستور اسلامي مشتمل على مواد تعالج الجانب السياسي وقد تعالج جوانب أخرى هامة اجتماعية ، واقتصادية ، وخلقية ، وعقائدية ، ولكن يبقى القرآن .. فوق ذلك .. أشمل وأسمى ..

بحيث نستطيع أن نقول : ان القرآن فوق الدستور !

وكما يصح ( ابطال ) نص قانوني لمخالفته للدستور الاسلامي ،  
يصح كذلك ابطال نص دستوري لمخالفته للقرآن .

ومحاولة صياغة مبادئ القرآن وآياته في نصوص جافة غير قابلة للتعديل .. محاولة فاشلة ، واغلاق لباب الاجتهاد الذي أذن به الله للراسخين في العلم ، استنباطاً من آيات الله وأحاديث رسوله

---

البعض في الآية الكريمة : « اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » ( النساء : ٥٩ ) اشارة الى الأدلة الأربعة على الترتيب ( استاذنا المرجوم عبد الوهاب خلاص - علم أصول الفقه ، الطبعة السابعة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م ) .  
(٤٥) راجع المشكلة الدستورية للدكتور ساير داير ص ٩ وما بعدها .

« ولو رده الى الرسول والى أولى الأمر منهم لطمه الذين يستنبطونه منهم » (٤٦) .

ونحن نفضل في تطبيق القرآن الأسلوب ( الأنجلوسكسونى ) ••  
وفيه للقاضى حرية واسعة في الاجتهاد والتقدير •

فان الاجتهاد فى نصوص القرآن أخرى أن يثرى الفقه الاسلامى  
بشروة ضخمة ، كما أثراها من قبل حين اجتمع مع العلم تقوى الله  
وحسن الخلق ، فأدى العلماء فى مجال الحكم والقضاء والفقه دورهم ،  
وخاد لهم التاريخ جهدهم واجتهادهم !

وهكذا يبقى القرآن •• فوق الدستور ، وفوق القانون •• مجالا  
للاجتهاد فيما يحتمل الاجتهاد ، ثابتا كالرواسى فى أصوله ومبادئه  
وقواعده الكلية ، مظلا الأمة والدولة بظل الشرعية الحقة ••

\* \* \*

### ٣ - لاشريعة فى غيبة الكتاب

#### \* خاتم الكتب وخاتم النبيين :

ذلك الكتاب خاتم الكتب ، لأنه نزل على خاتم النبيين •  
وإذا كان من سبق محمدا عليه الصلاة والسلام قد أوتى من  
المعجزات الحسية ما آمن به البشر ، فلقد كان ما أوتى محمد من معجزات  
وحيا يتلى الى يوم القيامة ، ليقوم فى قلوب الناس عقيدة وإيمانا ،  
وفى عقولهم فكرا وتدبرا ، وفى حياتهم شريعة ومنهاجا •• وكان ذلك  
سر المعجزة الأولى (٤٧) •

وإذا كان القرآن خاتم الكتب فإنه لا نسخ له •

---

(٤٦) النساء : ٨٣

(٤٧) راجع المعجزة الكبرى ( القرآن ) لأستاذنا المرحوم محمد

أبو زهرة ص ١٠ ، ١٣

ذلك أن النسخ رفع الحكم بدليل شرعى متأخر<sup>(٤٨)</sup> ، وإذا كان كذلك فإنه لا يتصور رفع حكم من أحكام القرآن ، لأنه لا يمكن ورود دليل شرعى متأخر بعد القرآن<sup>(٤٩)</sup> .

ونعنى بهذا اللون نسخ الحكم مع بقاء التلاوة . . وهو محل خلاف فقهي كبير لا يتسع المجال للعرض له ، لكننا نكتفى بتقديم الملاحظات التالية :

( أ ) ان كثيراً مما قيل بوقوع النسخ فيه ، لم يقع فيه نسخ ، بل هو تعارض ظاهري يمكن التوفيق فيه ، والتوفيق أولى من القول بالنسخ ، فلانلجأ الى الأخير الا اذا تعذر الأول<sup>(٥٠)</sup> .

( ب ) ان النسخ لم يقع في أصول العقيدة ، ولا في الأصول العامة ، وانما وقع في الأحكام الفرعية .

( ج ) انه بعد وفاة الرسول انتهى كل احتمال للنسخ ، وصارت هذه الشريعة أبدية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

أما الحديث عن نسخ التلاوة والحكم معا ، وقد قيل ذلك في سورة الأحزاب أنها كانت في طول سورة البقرة ( حوالى مائتى آية ) ونسخ أكثرها ولم يبق منها الا ثلاث وسبعون آية ، وقيل أن هذه كانت آيات ثم نسخت « اللهم اياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ،

---

(٤٨) هذا التعريف الذى اخترناه للامام ابن كثير ( تفسير القرآن العظيم ) ج ١ ص ١٤٩ . وللإمام الشافعى نظرة تحليلية للنسخ في رسالة الأصول فهو يعتبره من قبيل بيان الأحكام لا من قبيل الغاء النصوص ، فهو انتهاء لحكم النص وليس الغاء للنص ، وقد تبعه ابن حزم الذى عرفه بقوله : انه بيان انتهاء لزمان الأمر الأول ( كتاب النسخ والمنسوخ لابن حزم على هامش الجلالين ) ويذهب ابن حزم الى أبعد من هذا فيعتبر النسخ تخصيصاً لا يتناول عموم اللفظ بل عموم الأزمنة فهو استثناء زمان وتخصيصه بالعمل دون بقية الأزمنة ( الاحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٦٧ ) .

(٤٩) ونحن نعرض عن قول الجاهلية بنسخ الشريعة عن طريق الإمامة مصدر السلطات . . إذ ان ذلك عدول عن شرع الله لا يقدم عليه الا من عدل بالله آلهة أخرى !

(٥٠) انظر جهداً طيباً للإمام الشاطبى - الموافقات ج ٣ ص ١٠٩ وما بعدها . وراجع في حكمة النسخ استاذنا أبو زهرة في أصول الفقه ص ١٧٩ ، والدكتور محمد البهى ، من مفاهيم القرآن في العقيدة والسلوك ، مكتبة وهبة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م الطبعة الأولى ص ٦٤ وما بعدها .

واليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، ان عذابك الجذ  
بالكفار ملحق» •

والحديث عن هذا اللون من النسخ يفقد قيمته العملية ، متى كان  
النسخ قد شمل التلاوة والحكم معا ، فلم يعد هذا قرآنا ، لا تلاوة  
ولا حكما ، فأى جدوى عملية للبحث فيه •• حسبنا ما تواتر في الصدور  
وفي السطور ، ووصل الينا مبرأ من كل تغيير وتبديل •

يبقى بعد ذلك لون من النسخ يتحدثون عنه وفي النفس منه شيء ،  
وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم :

ويضربون مثالا لذلك بآية الرجم « اذا زنا الشيخ والشيخة  
فارجموهما البتة نکالا من الله ، والله عزيز حكيم » وفي رواية أخرى  
« فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة » (٥١) •

ونكتفى بهذه الملاحظات نقدمها بين يدي ذلك القول :

١ — ان القول ببقاء الحكم مع نسخ التلاوة تعارض مع أصل  
كبير نص عليه القرآن « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » (٥٢)

اذ النص المتأو هو دليل الحكم ، وقد نسخ فكيف يبقى الحكم ؟

٢ — انما القرآن باتفاق ما ورد عن طريق التواتر ، فلا يثبت  
القرآن برواية الآحاد (٥٣) ، وما ورد عن الرجم رواية آحاد ، ومن  
ثم فهي ليست بقرآن باتفاق — نسخت بعد ذلك أو بقيت !

٣ — ان صياغة آية الرجم المقول بها مغايرة لصياغة القرآن ،  
من ناحية اللفظ ، والجرس ، والانسياب ، ولم نجد آية في القرآن  
— استعملت لفظ « البتة » كما لم نجد الآيات التي تحدثت عن العلاقة  
بين الرجل والمرأة — وهي كثيرة في القرآن في مجال الحديث عن الزواج

---

(٥١) رواه الشافعي والترمذي عن عمر رضى الله عنه ، وكذا البخارى  
ومسلم — راجع الاسنوى ج ٢ ص ٥٧٣ ، ٥٧٤  
(٥٢) الاسراء : ١٥

(٥٣) محمد أبو زهرة : أصول الفقه — ص ٧٦ ، وابن الحاجب  
المجلد الاول ( شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى )  
لابن الحاجب رحمهما الله ، طبعة ١٣٠٧ هـ ص ١١٠ . وراجع سلم  
الوصول لشرح نهاية السؤل للمفتى محمد بخيت الطيغى بهامش الاسنوى  
ج ٢ ص ٥٧٤

أو الحمل أو الزنا — لم نجد لها تستعمل مثل هذه العبارة — « بما قضيا من اللذة » .

٤ — ان نص الرجم المشار اليه يتحدث عن الشيخ والشيخة ، ولهذا اللفظ مدلوله اللغوي ، فاذا لم يكن الزانى ممن ينطبق عليه لفظ الشيخ والشيخة ، بأن كان شابا ، ووقع منه الزنا وهو محصن ، أيمتنع عقابه ويقتصر على حالات الشيخوخة ٠٠!؟

والزنا في الشيخوخة نادر ٠٠ والأكثر الأعم هو ما يقع من الشباب ٠٠ فهل يضع القرآن الحكم للنادر ويترك حكم الغالب الأعم؟!؟

٥ — ان السنة القولية والعملية ، وهي مصدر للشريعة والشرعية ، قد تكفلت ببيان عقوبة الرجم وتطبيقها ٠٠ والسنة شطر الوحي ، وواجبة الاتباع بنص القرآن « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٥٤) ولعل ورود ذلك الحد في السنة رد على أولئك الذين قالوا ان الاسلام هو القرآن وحده طارحين العمل بالسنة وهي شطر الوحي وشقيقة القرآن !

وأخيرا فقريب من حديث النسخ حديث التعطيل ٠٠ وأظهره ما قد يقال من تأخير العمل بالآيات المدنية والعمل بالآيات المكية ٠٠ لأننا لا نزال نمر بالعصر المكي ولم نجتزئه الى العصر المدني بعد !  
وتقول ردا على ذلك بعون الله :

١ — ان تلك التجزئه صارت في ذمة التاريخ بعد أن انتهى الوحي ونزل قول الله : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » (٥٥) . وقد أبان الوحي عن ذلك إذ نزل جبريل عليه السلام بترتيب المصحف ، والسورة الواحدة تضم في وقت واحد الآيات المدنية والآيات المكية ، ولو أريد بقاء ذلك الفصل لرتب القرآن المكي وحده ، والقرآن المدني وحده أيعمل بكل قرآن فيما يناسبه من زمان ! فترتيب المصحف التوقيفي على هذا النحو قضاء على فكرة الفصل بين القرآن المكي والقرآن المدني .

٢ — اننا اليوم مخاطبون بالقرآن كله ٠٠ مكيه ومدنيه ٠٠ ولا يمكن

أن نقول بتأجيل فريضة الصوم أو فريضة الزكاة لأنها فرضت بالمدينة والابقاء على ما نزل في مكة وحدها •

٣ — ان أحدا من المسلمين على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من بعده من الصحابة والتابعين ، لم يزعم حق الابقاء على فترة مكة يربى فيها النفس على العقيدة والأخلاق دون التزام بسائر أحكام الاسلام !

فالمسلم الذى أسلم فى المدينة لم يطلب مهلة يعفى فيها من الجهاد والحج والزكاة والصيام حتى يمضى فترة مكة كتلك التى أمضاها أخوه فى مكة •• ولا زعم ذلك أحد من بعد !

٤ — اننا اذا قلنا بفترة مكة أولا •• فكيف نقدرها •• ومن الذى يملك حق التقدير ••؟

ان الله سبحانه هو الذى أنهى فترة مكة بوحي من عنده الى رسوله •• فمن الذى ينهى فترتنا المكية •• وأنى لنا بوحي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم !؟

### \* القرآن قطعى الورد :

وإذا كان القرآن فى صياغته قد ورد فى بعضه قطعى الدلالة ، وورد فى البعض الآخر ظنى الدلالة ليجمع بين الثبات والمرونة ••

فلتد كان القرآن فى وروده قطعيا •• اذ نقل الينا على سبيل التواتر نقل الكافة عن الكافة فوصل الينا محفوظا من كل تغيير وتبديل ، اذ وكل الله حفظ الكتب السابقة لأصحابها فغيروا فيها وبدأوا **« بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء »** (٥٦) وتكفل سبحانه بحفظ هذا الكتاب فحفظه من كل تغيير وتبديل **« انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون »** (٥٧) •

• وكان هذا أمرا ( قدريا ) من الله سبحانه بحفظ القرآن •

• وكان الى جواره أمرا شرعيا كذلك بحفظ القرآن •

فاجتمع له الحفظان !

## \* القرآن لفظاً ومعنى من عند الله :

فالوحي قرآنًا وسنةً هو معنى من عند الله ، والقرآن وحده هو لفظاً ومعنى من عند الله والآيات في هذا المعنى كثيرة (٥٨) .

## \* القرآن مصدر الشرعية الأول :

ولذا كان مصدر الشرعية الأول في النظام الإسلامى هو القرآن لأنه خاتم الكتب .. ولأنه قطعى الوجود .. ولأنه بلفظه ومعناه من عند الله .. ولأنه اجتمعت فيه أصول الشريعة وكلياتها .. فكان تبياناً لكل شئ .

## \* لا شرعية في غيبة القرآن :

ولأن القرآن مصدر الشرعية الأول .. فلا يتصور قيام شرعية في غيبته ، وإن تواردت نصوص على أن الشريعة أو مبادئها أو فقهاً مصدر رئيسى متى كان غير مفهوم لدى الأمة ، ولدى الدولة .. أن القرآن فوق الدستور مصدر الشرعية الأول : تهدر نصوص القانون أن تعارضت مع نص قطعى من نصوصه ، أو مع أصل من أصوله ، أو مع قاعدة كلية من قواعده . وتهدر كذلك نصوص الدستور أن تعارضت مع نص قطعى من نصوصه أو مع أصل من أصوله أو مع قاعدة كلية من قواعده . تلك المأمة سريعة عن التعريف بالقرآن ، وبيان قدره التشريعى ، ثم مكان الشرعية منه .  
وننتقل بعد ذلك الى شطر الوحي الثانى « السنة » .

\* \* \*

(٥٨) الشعراء : ١٩٢ ، ١٩٥ والنحل : ١٠٣ ويوسف : ٢ والرعد : ٣٧  
وطه : ١١٣ والزمر : ١٢٨ وفصلت : ٣ والزخرف : ٣ والشورى : ٧  
والاحقاف : ١٢

واجماع الأمة على أن القرآن هو اللفظ والمعنى ( الإسلام عقيدة وشرعية للشيخ محمود شلتوت ص ٣٨٧ ، المعجزة الكبرى للمرحوم أبو زهرة ص ٦١١ ، كذلك الاتفاق على عدم جواز ترجمة القرآن لأنه يخل باللفظ العربى الوارد من عند الله ، لكن يمكن ترجمة معانيه وتقاسيره ( راجع المعجزة الكبرى ص ٦١١ وما بعدها ، وتاريخ الفقه لأستاذنا فرج السنورى ص ٣٥ وما بعدها ، والاحكام فى أصول الاحكام ج ٢ ص ٨٦ - ٨٨ ، ومقدمة التفسير للشيخ حسنين محمد مخلوف ص ٤١ - ٥٢ ) وفيها رد على ما قيل من أن ابا حنيفة أجاز قراءة الفاتحة بالفارسية ، ومن ثم أجاز ترجمة القرآن !

## المبحث الثاني

### السنة

#### \*تقديم وتعريف :

لئن كان القرآن قد تعرض لهجمات الكافرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. فلقد كانت السنة هدفا للمارقين من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .. ولئن بقى القرآن شامخا يتحدى دعوات المبطلين ويعجزهم أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة من مثله .. فلقد بقيت السنة كذلك شامخة تتحدى المارقين وتتأبى على « الوضع والتشكيك » .. وكتب الله لها كما كتب لكتابه الحفظ والخلود .

وأنتجت الهجمات خيرا .. تجميعا للسنة في كتب الصحاح ، وعلوما للسنة كثيرة في مقدمتها علم سبق علم العالم كله « علم الرجال » الذي وضع ضوابط الجرح والتعديل لرواة الأحاديث بما لم يسبق من قبل .. وهكذا « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون »<sup>(٢)</sup> .

(١) بدأ الهجوم على السنة منذ ظهرت الخوارج والشيعة — أشار الى ذلك الدكتور مصطفى السباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي . وضرب مثلا بالهجمات الحديثة كتاب اضواء على السنة المحمدية — وأشار الأستاذ توفيق سبيع في كتابه واقعية المنهج القرآني الى كتاب الحضارة الاسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية ليفون كريم ، وما فيه من هجمات على رسول الاسلام — ومن أمثلة المقالات المهاجمة مقال الدكتور توفيق صدقي ص ٢٨ من مجلة المنار العدد ٧ : ١٢ السنة التاسعة تحت عنوان الاسلام هو القرآن — وأشار أستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الفقهية الى وجود جماعة في باكستان تنادى بالاعتصار على القرآن والى أخرى مماثلة في مصر أهلك الله زعيمها .

(٢) التوبة : ٣٢

والسنة لغة : الطريقة<sup>(٣)</sup> ، واصطلاحاً : ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير<sup>(٤)</sup> ، والقول والفعل مفهومان أما التقرير فإنه سنة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يستكت على منكر يقع أمامه ، فليس من تفسير لاقراره غير أنه سنة .. أقل مراتبها الإباحة .

\* \* \*

## ١ - الكتاب .. والسنة

### \* السنة وحى :

لئن كان القرآن العظيم وحى الله لفظاً ومعنى ، فالسنة المطهرة وحى الله معنى ، واللفظ من عند الرسول صلى الله عليه وسلم .. « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى »<sup>(٥)</sup> يؤكد ذلك أن الله سبحانه وتعالى سوى بين طاعته وطاعة رسوله ، وسوى بين معصيته ومعصية رسوله ، ومجال الطاعة والمعصية هو في مجال الأوامر والنواهي التي وردت بالنسبة لله سبحانه في كتابه ، وبالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم في سنته .

« من يطع الرسول فقد أطاع الله »<sup>(٦)</sup> ، « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين »<sup>(٧)</sup> .

(٣) في المعنى اللغوي مختار الصحاح والمصباح المنير والسنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٥٩ والطريقة تنصرف الى المحمودة والمذمومة ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من سن سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ... » .

(٤) في المعنى الاصطلاحي يوجد أكثر من معنى في اصطلاح الفقهاء وأهل الحديث والأصوليين ، وما اشرنا اليه هو اصطلاح الأصوليين — راجع علم اصول الفقه للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٢٨ ، تاريخ الفقه للأستاذ الشيخ فرج السنهوري ص ٧٧ ، ٧٨ ، الاستنوى نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٣ ص ٦١٧

(٦) النساء : ٨٠

(٥) النجم : ٣ ، ٤

(٧) النساء : ١٤

كذلك يؤكدها أمر الله الى المؤمنين أن يأخذوا السنة « وما أتاكم الرسول فخذوه » (٨) .

### \* السنة في منزلة الكتاب :

لأنها جزء من الوحي كما قدمنا .  
ولأن الله سبحانه سوى بين طاعته وطاعة رسوله ، فسوى بذلك بين الكتاب والسنة (٩) .  
ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أن لهما هذه المنزلة حين قال : « ألا انى أوتيت القرآن ومثله معه » (١٠) ، يعنى بالمثل السنة . . والمثل ند لمثله فهو في منزلته .  
ولأن الرسول جعل التمسك بها مع التمسك بالكتاب دونهما الضلال : « تركت فيكم اثنين ما ان تمسكتم بهما فلن تضلوا أبدا : كتاب الله ، وسنة رسوله » (١١) .

ولأنها قاضية على الكتاب (١٢) بمعنى أنها تفسره وتبينه . . فلا سبيل الى فهم بعض الكتاب أو العمل به الا بمعرفة السنة والعمل بها . . كما هو الحال في أحكام الصلاة والزكاة والحج وكثير من الأحكام القرآنية التى وردت السنة بتخصيص أو تقييد أو تفصيل وبيان لها .

#### (٨) الحشر : ٧

(٩) من هذا رأى الامام الشافعى وابن حزم — الأم ج ٢ ص ٢٤٦ ، السنة للسباعى ص ٤٢٦ ، وابن حزم للمرحوم أبى زهرة ص ٣١٦ ، وتاريخ المذاهب ج ٢ ص ٤٠٣ .

(١٠) جزء من حديث رواه أبو داوود .

(١١) هذه رواية أبى هريرة للحديث ، وقد رواه كثير من الصحابة بلفظ « عترتى » بدلا من « سنتى » ورواه الترمذى والنسائى : « يا أيها الناس . . انى تركت فيكم ما ان أخذتم به لن تضلوا : كتاب الله وأهل بيتى » ، ورواه الحاكم فى مستدركه وصححه : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتى » . راجع كذلك الاعتصام للشاطبى — الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ — ١٩١٣ م مطبعة المنار بمصر ج ٢ ص ٢٤٦ ، أصول الفقه لأستاذنا البرديسى ، طبعة ١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م ، ص ١٩٦ (١٢) قال الامام أحمد : ما أجرؤ ان أقول ذلك — أى أن السنة قاضية على الكتاب — ولكنى أقول انها تفسر الكتاب وتبينه . ( الجامع لأحكام القرآن للقرطبى — المقدمة ص ٣٩ ) .

من أجل ذلك كله .. كانت السنة في منزلة الكتاب لا بد منها في مرحلة العلم أو في مرحلة العمل ومع ذلك يمكن رد أحكام السنة الى القرآن .. وهذا دليل التكامل .. ودليل آخر على أن السنة وحى من عند الله .

### \* الكتاب مرد لما ورد في السنة من أحكام :

السنة اما أنها تأتي بأحكام وردت في الكتاب ، فتأتي مبينة لها بالتخصيص أو التأكيد ، أو التفسير أو تأتي بأحكام لم ترد في الكتاب ، أى بأحكام زائدة ، والكتاب مرد في الحالتين ، وقد تكون الصورة الأولى واضحة ، ولكن الصورة الثانية بحاجة الى إيضاح أكثر .. ونتناول الصورتين بشيء من البيان :

#### ( ١ ) السنة المبينة :

وهذه الصورة الغالبة لأحكام السنة « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » (١٣) وبيان السنة للقرآن اما أن يكون تخصيصاً أو تأكيداً أو تفسيراً .

### \* التخصيص والتقييد :

بيان لنطاق اعمال النص القرآني .. باستبعاد بعض أفراده أو بعض حالاته وحصص مجال عمله ، فقد ورد النص القرآني يحل كل ما وراء المحرمات : « وأهل لكم ما وراء ذلكم » (١٤) وجاء النص النبوي يخص ذلك العموم ويقيّد ذلك على الاطلاق : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » ولم يكن في القرآن ذلك القيد !

وجاءت نصوص القرآن موزعة الارث بين الوارثين .. وجاء في السنة قيد على ذلك التوزيع : « لا يرث المسلم الكافر » فخصص ذلك العموم وقيد ذلك الاطلاق (١٥) .

والتقييد أو التخصيص وان وردت به أحكام جديدة ، الا أنها في حقيقتها بيان للنص القرآني ببيان نطاق أعماله ، ومن ثم صح القول بأن مردها الى القرآن فوق ما سوف نشير اليه من امكان قياس حكمها على أحكام وردت في القرآن .

(١٤) النساء : ٢٤

(١٣) النحل : ٤٤

(١٥) راجع في ذلك اعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٢٢٩

## \* التأكيد :

والتأكيد ترديد لما ورد في القرآن ومن ثم كان من صور البيان •  
وآيات القرآن في التوحيد وفي الصلاة وفي الزكاة وفي حج البيت  
وفي صوم رمضان وردت أحاديث كثيرة مؤكدة لها ، وقد جاء حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة  
أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ،  
وحج البيت ، وصوم رمضان » (١٦) — جاء هذا الحديث مؤكداً آيات  
الكتاب عن هذه الأركان •

وقول الله سبحانه وتعالى في صيانة الملكية : « لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١٧) — جاءت  
أحاديث مؤكدة لها : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه » ،  
« كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » •

## \* التفسير :

والتفسير بيان •• وذلك كقول الله سبحانه وتعالى : « يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » (١٨) •• فقد جاء قول الرسول  
صلى الله عليه وسلم لابن عمر مفسراً لها : « مره فليراجعها ثم ليتركها  
حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ،  
فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء » •

وحديث القرآن عن الكبائر : « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه  
نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » (١٩) جاء قول الرسول  
مفسراً لها : « الكبائر : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ،  
واليمين الغموس » وفي رواية أخرى : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر  
— ثلاثا — قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : الشرك بالله ، وعقوق  
الوالدين • وكان متكئاً فجلس وقال : ألا وقول الزور — فما زال يكررها  
حتى قلنا ليته سكت » (٢٠) •

(١٦) متفق عليه •

(١٨) الطلاق : ١

(١٩) النساء : ٣١

(٢٠) الصحيحان والرواية الأولى من حديث الشعبي عن عبد الله

ابن عمر ، والثانية من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه •

وفي القرآن سورة البروج تحكى قصة القلة المؤمنة المضطهدة الصابرة المحتسبة : « النار ذات الوقود • اذ هم عليها قعود • وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود • وما نقموا منهم الا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد » (٢١) ، وفي السنة شرح للقصة فيما رواه مسلم من تحدى الغلام المؤمن للملك الكافر حتى حاول الملك أن يقتله مرارا وما يستطيع حتى طلب اليه الغلام أن يجمع قومه كلهم في صعيد واحد ، ثم يخرج سهما من كنانته ويقول : باسم الله رب الغلام ، فان فعل قتله ، وغشى الغباء الحماقة الكافرة ، فجمع الناس وقال : باسم الله رب الغلام ، وأطلق سهما فقتل الغلام •• فقال الناس جميعا : آمنا بالله رب الغلام •• ومرة أخرى •• لم تجد الحماقة الكافرة •• غير البطش •• فشقت الأخاديد وسأقت اليها المؤمنين •• تخيرهم بين العودة الى الكفر أو النار •• فكان كرههم العودة الى الكفر أشد من كرههم النار ، وتقاست أم على صدرها رضيها فنطق الرضيع : يا أمه •• اصبري فانك على الحق (٢٢) •

وهكذا •• كان التفسير والتفصيل •• بيانا للقرآن •

### (ب) السنة الزائدة :

ولئن كانت السنة الزائدة كالمبينة ، واجب العمل بها بمقتضى النصوص العامة التي قدمنا ، الى جوار نصوص خاصة : كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك رجل منكم أن يكون متكئا على أريكته يحدث بحديث عنى فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال حللناه وما وجدنا فيه من حرام حرماناه ، ألا وان ما حرمه رسول الله مثل الذى حرمه الله » (٢٣) •

ومثل قول عمر : « سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالأحاديث فان أصحاب السنن أعلم بكتاب الله » (٢٤) •

وإذا كان واضحا أن السنة المبينة يصورها مردها القرآن فكيف كانت السنة الزائدة كذلك ؟

(٢٢) رواه مسلم •

(٢١) الهروج : ٥ - ٨

(٢٢) أخرجه أبو داوود والترمذى وزاد أبو داوود فى أوله : « الا انى

أوتيت القرآن ومثله معه » ، وفى آخره : « الا يحل لكم الحمار الوحشى وكل ذى ناب من السباع » •

(٢٤) الموافقات ج ٤ ص ١٧

أولا : لأن أمر القرآن بالعمل بالسنة ينصرف الى النوعين على سواء •

ولقد فهم الصحابة - رضوان الله عليهم - ذلك المعنى فقد روى أن امرأة سمعت عبد الله بن مسعود يلعب المغيرات لأشكالهن - على سبيل التجميل - فسألته عن ذلك ، فقال : ومالي لا ألعب من لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ، فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته • فقال لها : لئن كنت قرأتيه فقد وجدته ، قال عز وجل : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢٥) •

كذلك روى أن أحد التابعين كان يصلى ركعتين بعد العصر فقال له ابن عباس : اتركهما - فقال : انما نهى عنهما أن يتخذوا سنة • فقال ابن عباس : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر فلا أدري أتعذب عليهما أم تؤجر لأن الله قال : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (٢٦) •

ثانيا : لأن السنة الزائدة تتردد بين طرفين نص عليهما القرآن (٢٧) : حل الطيبات ، وتحريم الخبائث ، يمكن رد ما ورد في السنة من تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، والحرمة الأهلية - يؤكد ذلك الرد قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « انه رجس » وقوله عن القنفذ : « انه خبيثة من الخبائث » وقد كان ابن عمر رضى الله عنهما يرى حله فلما علم ذلك انتهى وقال : ان قاله النبي صلى الله عليه وسلم فهو كما قال •

وميتة البحر دارت بين الحل والحرمة فقد أحل الله صيد البحر ولكنه حرم أكل الميتة ، وحسم النص النبوى ذلك حين غلب جانب الحل فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (٢٨) •

(٢٥) الحشر : ٧

(٢٦) الموافقات ج ٤ ص ٢٤ ، ٢٥ ، ومقدمة الجامع لاحكام القرآن ج ١ ص ٣٧ - والآية من سورة الأحزاب : ٣٦  
(٢٧) المرجع السابق ص ٣٣ ، والحديث أخرجه التيسير عن الأربعة عن أبى هريرة •  
(٢٨) بمعنى انها تنزل على قواعد مقررة فيه •

ثالثاً : أحكام السنة الزائدة ترد إلى القرآن عن طريق القياس فتحریم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، يمكن قياسه على تحريم الجمع بين المرأة وأختها الوارد في القرآن لاتحاد العلة ، وهو ما أشار إليه الحديث الشريف في نهايته : « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » •  
 وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » •• يمكن الوصول إلى حكمه من القياس على تحريم الأخت والأم من الرضاع •

\* \* \*

وهكذا كان مرد أحكام السنة الزائدة •• كالسنة المبينة •• إلى القرآن •• ومقاصد السنة •• هي كذلك مقاصد القرآن ••

### \* مقاصد السنة مقاصد الكتاب (٢٩) :

•• ما أنزل الله كتابه لغوا ، وما شرع أحكامه عبثاً •• بل كان لها هدف وغاية ، الدين غاية ، النفس غاية ، النسل غاية ، العقل غاية ، المسأل غاية •• بيد أن الغايات الأربع تدور مع الغاية الأولى والأسمى •• فلئن كان الحفاظ على النفس مقصداً وغاية ، فالتضحية بها في سبيل الغاية الكبرى •• الدين •• أسمى غاية •• كذلك العقل بالنسبة للنفس ، والنسل بالنسبة للعقل ، والمال بالنسبة للنسل — على اختلاف في الترتيب بالنسبة للثلاثة الأخيرة — وثمة مراتب ثلاث : ضرورات •• وهي القمة •• لا تقوم حياة بغيرها •• وحاجيات وهي مرتبة أدنى من الضرورات وأسمى من الكماليات •• وبغير الحاجيات تغدو الحياة عسيرة ، ويغدو العيش فيها لونا من الحرج •

أما التحسينات فهي كماليات دون السابقة تغدو الحياة معها رغيدة ، ويغدو الخلق معها سمحاً كريماً •• وتغدو المعاملات جديسيرة !

• ولقد حقق القرآن تلك الغايات العليا والمقاصد النبيلة •

وشرع للضرورات ، والحاجيات ، والتحسينات •• بما يحقق خير الدنيا والآخرة •• !

---

(٢٩) حديث المقاصد سوف يرد تفصيلاً عند الحديث عن المصلحة ، ثم في موضع آخر من البحث بمشيئة الله •

وكانت السنة محققة نفس الغايات والمقاصد .. شارعة للضرورات ،  
والحاجيات والتحسينات ، وكيف لا .. والذي أنزل الكتاب هو الذي  
بعث محمدا .. هاديا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا  
منيرا !

ولقد دل استقرار أحكام القرآن ، وأحكام السنة على تحقيقهما نفس  
الغايات والمقاصد ، فدل ذلك على أنه كما كان القرآن مردا لأحكام  
السنة كان كذلك مردا لغاياتها ومقاصدها !

\* \* \*

## ٢ - السنة والشرعية

### \* السنة مع الكتاب مصدر الشرعية :

إذا كانت السنة وحيا ، وكانت في منزلة الكتاب ، وكانت محققة  
نفس غاياته ومقاصده ، فإنه لا غنى عن السنة كمصدر للشرعية مع  
الكتاب ، وإذا كان الكتاب مصدرا رئيسيا للشرعية فالسنة كذلك  
مصدر أساسي \*

لكن لما كان الكتاب كله قطعي الورد ، وكانت السنة في بعضها  
( المتواتر ومعه المشهور عند الحنفية )<sup>(٣٠)</sup> قطعية الورد وفي بعضها  
الآخر ( الأحاد ) ظنية الورد ، فإنه إذا كان مصدرا رئيسيا أول فالسنة  
مصدر رئيسي ثان ..

بيد أن البعض وهن منها .. فجعلها في مستوى المذكرة التفسيرية  
بالنسبة للقانون ، أو أبطل العمل بها في جزئها الأكبر ( الأحاد ) ، أو أساء  
فهم فرعها الثاني ( الأفعال ) .

### \* السنة ليست مذكرة تفسيرية :

لأن المذكرة التفسيرية لا يمكن أن ترتفع الى نفس مرتبة التشريع ،  
بل وتحوى أى الزام ، والسنة غير ذلك .. ترتفع مع الكتاب الى أن  
تكون المصدر الرئيسى للشرعية ، وربما كان مرجع الشبهة أن السنة  
في جزء كبير منها مبينة للكتاب .. لكن بيان السنة منه التخصيص والتقييد  
والتأكيد ثم التفصيل والتفسير .. الى جوار السنة الزائدة التى تأتى  
بأحكام مستقلة .. وفي الجزء المفسر والمفصل يتوافر الالزام كما يتوافر:

(٣٠) فالأحناف يعطون المشهور حكم المتواتر .

القرآن .. ولا تهبط السنة الى مستوى عدم الالتزام كما تهبط المذكرة التفسيرية للقانون (٢١) .

### \* احاديث الآحاد .. واجبة في العمل :

أحاديث الآحاد هي التي لم يتوافر لها جمع التواتر في تسلسلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .. رواها واحد ، أو آحاد .. لا يصلون الى حد التواتر ، وهي تمثل الجانب الأكبر من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٢) .

ويكاد ينعقد الاتفاق على العمل بأحاديث الآحاد في مجال الأحكام العملية وان كان من الراجح في مجال الاعتقاد البناء على اليقين الا أن البعض قال بالعمل بها في هذا المجال كذلك (٢٣) . لأن الله سبحانه قال : **« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لينفقوها في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم »** (٢٤) ، والطائفة في لغة العرب تعنى الواحد فأكثر

(٢١) وثمة شبهة أخرى .. أن لفظ السنة يستعمل مرادفا للندب .. فربما ظن البعض السنة كمصدر للشرعية أو للشرعية قاصرة على الأحكام المستحسنة ، لكن السنة كمصدر تحتوى على أحكام فيها الفرض والواجب وفيها الحرام والمكروه كما أن فيها المندوب والمباح .. وبعبارة أخرى تحوى كل مراتب الأحكام من الفرض والواجب الى الحرام والمكروه والمنسوبة والمباح .

(٢٢) تاريخ الفقه للشيخ السنهورى ص ١٨ ، ١٩ وتاريخ المذاهب للشيخ أبى زهرة ج ٢ ص ٤٠٤ ونشير الى أن التقسيم بين آحاد ومتواتر هو رأى الجمهور ، والأحناف يضيفون بينهما قسما ثالثا هو المشهور — وهو متواتر حتى الحلقة الأولى فهو آحاد ، وقد قيل ان المتواتر من الحديث لا يجاوز العشرة بينما المتواتر من السنن العملية كثير .

(٢٣) الأئمة الأربعة على العمل بها وان وضع بعضهم بعض الشروط في المتن أو السند ، واستثنى الغزالي الأصول فقال : انها لا تثبت بخبر الواحد — وفي مجال العقيدة الراجح عدم الأخذ بها لابتنائها على اليقين ، وان أجاز ذلك ابن حزم وكثير من المحدثين ، وبعض الفقهاء المحدثين كاحمد بن حنبل .

( راجع المستصفى للغزالي ج ١ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ) ، ( المحلة لابن حزم طبعة منير الدمشقى ج ١ ص ٥١ ) ، ( أصول الفقه لأبى زهرة ص ١٠٢ ، ١٠٦ ، تاريخ المذاهب ج ٢ ص ٤٠٤ ، ٤٠٧ ) .

(٢٤) التوبة : ١٢٢

فذل ذلك على حجية نقل الواحد ، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أوفد الى المدائن والملوك آحادا يبلغون دين الله •

ولأن الصحابة تلقوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كلها بالقبول بغير تفرقة ، وما قيل عن استيثاق البعض بتعليق الراوى  
أو اشتراط راو آخر معه لا يخرج الحديث عن كونه حديث آحاد •

### \* أحاديث الآحاد والأحكام الدستورية :

أسقط البعض الشرعية عن أحاديث الآحاد في المجال الدستوري ،  
مغال انها لا تصلح مصدرا لهذا اللون من الأحكام<sup>(٣٥)</sup> ، ومن قبل هذا  
رفض الخوارج والمعتزلة العمل بها<sup>(٣٦)</sup> •

ولقد كانت حجة ذلك البعض القول بأهمية الأحكام الدستورية ،  
وعلى الجانب الآخر عدم يقينية أحاديث الآحاد ، وعدم شهرتها الذى  
استدلوا منه على عدم صحتها ، ثم مسلك بعض الصحابة منها اذ  
اشتراطوا اليمين أو راويا آخر !

وفي رد هادىء على هؤلاء نقول بعون الله :

ان الأحكام الدستورية ليست الا فرعا من فروع القانون العام ،  
الى جواره فروع أخرى في ذلك القسم من القانون ، ثم قسم آخر  
بفروعه هو قسم القانون الخاص •

ونحن لا نوهن من أهمية الأحكام الدستورية •• ولكننا في الوقت  
نفسه لا ترتفع بها فوق أحكام السنة في جزءها الأكبر ( أحاديث الآحاد ) ،  
وما نرى الأحكام الدستورية الا جزءا من الأحكام العملية التى اتفق  
الفقهاء في المذاهب الأربعة على العمل بأحاديث الآحاد فيها •• ولئن  
كانت الأحكام الدستورية تقابل في اصطلاحاتنا الفقهية مباحث الامامة ،  
فان مباحث الامامة عند الفاقهين من أهل السنة ليست سوى أحكام فروع  
لا ترتفع الى مرتبة الأصول ! ولم يفعل ذلك الا الغلاة من الشيعة !

---

(٣٥) الدكتور عبد الحميد متولى — مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ،  
ص ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ . وفى كتابه ترديد لكثير مما قاله على  
عبد الرزاق •

(٣٦) تاريخ الفقه للأستاذ فرج السنهورى ص ٨٥ — ٨٧ ، السنة  
للسبامى ص ١٨١ . ويقول الشيخ السنهورى : ان رفضهم اخبار الآحاد  
مكابرة دينية •

أما اشتراط اليقينية •• فلم يشرطها أحد من الفقهاء في أحكام الفروع ! وان اشتراطها الأكثرية في مجال الاعتقاد باعتبارها مبنيا على اليقين ••

أما القول بأن عدم شهرة أحاديث الآحاد دليل عدم صحتها ، فإنه لا ارتباط بين الشهرة والصحة ، كما أنه لا ارتباط بين الحق والواقع ، فقد يكون الحق واقعا وقد يكون غير واقع ، كما قد يكون الواقع حقا وقد يكون غير حق •• كذلك قد يكون المشهور صحيحا أو غير صحيح وقد يكون الصحيح مشهورا أو غير مشهور •

أما مسلك بعض الصحابة منها فقد قدمنا أن أحدا منهم لم يرفض حديث آحاد ما دام صحيحا ، أما ما اشتراطوه من حلف أو راو آخر فقد قدمنا أنه لا يخرج الحديث عن مرتبة الآحاد •

بقي أن نذكر أولئك « المجتهدين » بقول أبي بكر رضى الله عنه : « أى سماء تظلنى ، وأى أرض تقلنى اذا أنا قلت فى كتاب الله برأى » ثم بقول الله : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » (٣٧) •

### ✽ فعل الرسول عليه الصلاة والسلام كقوله :

قدمنا أن السنة فعل وقول وتقرير •• والتقرير يمكن ارجاعه الى القسمين لأنه لا يعدو احدى صورتين •

لكن فى الفعل تفصيلا (٣٨) :

فان كان الفعل من الأفعال الجبيلية كقيام وتعود وشراب •• الخ ، أو كان من خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم كوصاله الصوم وزيادته على أربع فى النساء •• فان حكمه الاباحة للرسول عليه

(٣٧) الاسراء : ٣٦

(٣٨) وجدنا ذلك بتفصيل رائع فى منهاج الاصول للقاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى ، ونهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول للاستوى ، وسلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعى - ج ٣ ص ٦١٨ ، ٦٦٠ ، والمجلد الأول من شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى لابن الحاجب ص ١١٣ - ١٢٢

الصلاة والسلام ، بالنسبة لخصوصياته ، والاباحة للكافة بالنسبة للأفعال الجبلية .

أما ان كان فعله بياناً •• فانه يأخذ حكم المبين ابتداء من الوجوب الى الذنب الى الاباحة ، كذلك الترك يأخذ حكمه تبعاً للحكم المبين ابتداء من الحرمة الى الكراهة .

وان قامت قرينة على الحاق الفعل بأحد أقسام الحكم التكليفي من وجوب وندب وابهة وحرمة وكراهة ألحق بهذا القسم وأخذ حكمه . فان لم يتحقق في الفعل شيء من الأنواع الثلاثة السابقة فانه يتردد بين احتمالات ثلاثة :

فان كان فعل الرسول عبادة « بمعناها الخاص » ، ولم يكن ما يفيد اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا اللون من العبادة ، فان التأسى به واجب ، أى أن الفعل يأخذ حكم الوجوب .

فان لم يكن الفعل تعبدًا ، ولكن ظهر فيه قصد القرية ، فقد قيل بالندب وقيل بالوجوب<sup>(٣٩)</sup> .

فان لم يكن عبادة ولا قرية ، فقد ترددت الآراء بين الندب والوجوب والاباحة<sup>(٤٠)</sup> ، وقيل ان القدر المشترك بين الواجب والمندوب هو ترجيح الفعل على الترك ، وقيل ان القدر المشترك بين الواجب والمندوب والمباح هو رفع الحرج .

وهكذا يأخذ « الفعل » مكانه الى جوار « القول » مصدرا للشرع ومصدرا للشرعية ، ولقد قام على ذلك أكثر من دليل :

فقول الله سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »<sup>(٤١)</sup> ، والفعل يدخل تحت الايتاء مع القول سواء بسواء ، والقول بأن الايتاء يعنى الأمر في مقابلة النهى الوارد في بقية الآية الكريمة لقصره على القول دون الفعل<sup>(٤٢)</sup> — محل نظر ، لأن من الفعل ما هو أمر على سبيل الوجوب كما قدمنا — فضلا عن أن ورود النهى في مقابلة الايتاء لا يقتضى بالضرورة تخصيص الايتاء وقصره على الأمر .

---

(٣٩) نقل القرافى الوجوب عن مالك — المراجع المشار اليها بالهامش السابق .

(٤٠) قال بالندب الشافعى وبالوجوب بعض الشافعية وبالاباحة مالك ، المراجع السابقة .

(٤٢) ابن الحاجب ص ١١٥

(٤١) الحشر : ٧

وقول الله سبحانه : « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى  
يحببكم الله » (٤٣) • فان المحبة واجبة ، والاتباع بالتالى واجب ، والاتباع  
يكون فيما قال وفيما فعل ••

ثم قوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن  
كان يرجوا الله واليوم الآخر » (٤٤) — دل على وجوب التأسى ، وان كان  
تكييف التأسى راجع الى تكييف فعل الرسول تبعا للأقسام السابقة •

•• وبعد

فان فعل الرسول صلى الله عليه وسلم نه دلالة أخرى :

انه بشر •• يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق ••

ومع ذلك ارتفع بفعله •• الى المثل الأعلى •• !

ليكون دائما حجة على البشرية •• ان ذلك المثل ينبغى أن يتكرر ،  
والا لما استحققنا ذلك الشرف •• أن نكون « خلفاء » الرسول  
عليه الصلاة والسلام « وانه لذكر لك ولقومك ، وسوف تسئلون » (٤٥) •

### ✽ قضاء الرسول عليه الصلاة والسلام :

قد يقضى الرسول عليه الصلاة والسلام فى أمر يتنازل فيه اليه ،  
فهل يعد ذلك القضاء من قبيل التشريع فيأخذ وضع السنة فى أحد  
أقسامها السابقة ؟

قال البعض بالنفى (٤٦) تأسيسا على أن فعل الرسول هنا أو قوله  
يتسم بالتأقيت •

ونرى غير ذلك ، تأسيسا على أن الذين قالوا بالتأقيت خلطوا بين  
تكييف الوقائع وبين الحكم الذى ينزل عليها •

فقد تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم قضية سرقة أو زنا ،  
وقد يقضى فى أمر حرب أو سلم • وهو فى تكييفه للوقائع المعروضة

(٤٤) الأحزاب : ٢١

(٤٣) آل عمران : ٣١

(٤٥) الزخرف : ٤٤

(٤٦) المرحوم محمود شلتوت ، الاسلام عقيدة وشريعة ص ٤٢٠ ،

٤٢٨ ، ٤٢٩ ، الشيخ مصطفى شلبى ، تعليل الاحكام ص ١١٨ ، الدكتور

عبد الحميد متولى ، مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ص ٧٤ — ٧٧

عليه بأنها سرقة أو زنا .. الخ ، انما يأتي عملا بشريا لا ترد عليه العصمة ويتسم بالتأقبت لكنه صلى الله عليه وسلم حين ينزل « الحكم » على تلك الوقائع ، فيقضى في السرقة بالقطع وفي الزنا بالرجم أو الجلد والتعريب .. فان الحكم هنا تشريع يتخذ صفة « العموم » بصرف النظر عن « خصوص » السبب ويعد سنة واجبة الاتباع ومصدرا للشرع والشرعية .

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار » (٤٧) هذا الحديث انما يشير الى ما يمكن أن يرد من ( خطأ ) في الوقائع وتكييفها ، أما الحكم الذي ينزل على الوقائع فهو دائما بعيد عن الخطأ لأنه تشريع ، مصدره الوحي ابتداء ، أو انتهاء باقرار الوحي لاجتهاد الرسول عليه الصلاة والسلام .

\* \* \*

### \* خلاصة :

مما تقدم يتبين .. أن مصدر المشروعية الأصيل هو الوحي :  
قرآنا ، وسنة .

• وأنه لا مشروعية في غيبة الوحي .  
• لأنه المصدر الأصيل .

• وما عداه .. اما ملحق به أو تابع له .. فمردده اذن اليه !

وفي فصل ثان نتحدث بمشيئة الله عن المصادر الملحقة والتابعة ..  
• لنردها الي المصدر الأصيل .

\* \* \*

---

(٤٧) رواه البخارى .